

التعاون العربي في مجال استرداد الأموال المنهوبة دور وحدة التحريات المالية

Arab cooperation in the field of the recovery of looted funds the role of the Financial Investigations Unit

د. هيثم ياسين

Dr. Haitham Yassine

<http://doi.org/10.57072/ar.v2i3.73>

نشرت في 2021/10/01

و(ب) المعلومات الأخرى ذات الصلة بغسل الأموال والجرائم الأصلية المرتبطة وتمويل الإرهاب، وإحالة نتائج هذا التحليل، ينبغي أن تكون وحدة المعلومات المالية قادرة على الحصول على معلومات إضافية من جهات الإبلاغ، وأن يكون لها صلاحية الوصول في وقت مناسب إلى المعلومات المالية والإدارية وكذلك المعلومات الخاصة بإنفاذ القانون التي تحتاجها للقيام بمهامها بصورة صحيحة.

المادة (58) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

وحدة المعلومات الاستخباراتية المالية:

على الدول الأطراف أن تتعاون معاً على منح ومكافحة إحالة عائدات الأفعال المجرمة وفقاً لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وعلى تعزيز سبل ووسائل استرداد تلك العائدات، وأن تنظر، لتلك الغاية، في إنشاء وحدة معلومات استخباراتية مالية تكون مسؤولة عن تلقي التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشبوهة وتحليلها وتعميمها على السلطات المختصة.

المهام الأساسية لوحدة الإخبار المالي:

- تلقي البلاغات وطلبات المساعدة والقيام بالتحليل اللازم للمعلومات.
- القيام بالتحليل التشغيلي من خلال طلب ما يلي:

- معلومات إضافية من المؤسسات المبلّغة

وحدة التحريات المالية Financial Intelligence Unit (FIU):

وحدة مركزية وطنية مسؤولة عن تلقي وطلب وتحليل وتزويد السلطات المختصة بالمعلومات المالية والمعلومات الأخرى المتعلقة بالحالات المحتملة لغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

- عضوية 34 دولة بالإضافة إلى الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، ويغطي مدى عملها 150 دولة حول العالم.

- تشمل مراقبين من 22 جهة منهم: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، الأمم المتحدة.

- تعمل من خلال المجموعات الإقليمية المشابهة FSRBS ثمانية مجموعات منها مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENAFATF.

- تتم مداورة الرئاسة في المجموعة التي تعمل من خلال سكرتاريا و4 فرق عمل.

توصيات مجموعة العمل المالي (فاتف):

السلطات التشغيلية وسلطات إنفاذ القانون:

29. وحدات المعلومات المالية:

ينبغي على الدول إنشاء وحدة معلومات مالية لتعمل كمركز وطني لتلقي وتحليل: (أ) تقارير العمليات المشبوهة،

- الاتجاهات والأنماط
- التنبهات والمؤشرات

يساعد التحليل الاستراتيجي في إرساء سياسات وأهداف وحدة التحريات المالية، وبشكل أوسع تستفيد منه مؤسسات أخرى ضمن منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

المعلومات كمتطلب أساسي لبناء ملف القضية:

تُشكل المعلومات المالية والمعلومات الاستخباراتية المجمعّة عناصر أساسية لبناء ملف القضية، وفي هذا الخصوص فإن وحدات التحريات المالية:

1. تدير قاعدة بيانات تحتوي على معلومات مالية حيوية بالإضافة إلى معلومات أخرى.
2. تجمع معلومات إدارية وجرمية من الأجهزة المعنية المحلية.
3. تجمع معلومات مالية من القطاع الخاص وبالأخص المصارف والمؤسسات المالية.

مجموعة أغمونت The EGMONT Group:

تتكوّن من وحدات الإخبار المالي تجتمع بانتظام لتفعيل التعاون الدولي فيما بينها لبحث السبل لتطوير هذه الوحدات وتقوية التعاون فيما بينها، ومن أهدافها:

- توسيع وتنظيم التعاون الدولي وتبادل المعلومات.
- زيادة فعالية وحدات الإخبار المالي عبر تبادل الخبرات والدورات التدريبية.
- تفعيل تبادل المعلومات الآمن عبر التقنيات الحديثة Egmont Secure Web (ESW)
- التشجيع على إنشاء وحدات الإخبار المالي حيث يوجد تشريعات لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

خلال المراحل الأولية للتحقيقات، يقدّم استخدام قناة وحدة التحريات المالية منافع مهمة مقارنة مع قناة طلب المساعدة القانونية.

- معلومات إضافية من الجهات الحكومية

- القيام بالتحليل الاستراتيجي وتزويد التوجيه المؤسسات المبلّغة
- تبادل المعلومات مع الوحدات النظيرة
- نشر المعلومات للجهات المختصة

المهام الإضافية لوحدة الإخبار المالي:

- تجميد أو تأجيل:
 - العمليات
 - الحسابات
 - الأصول

التجميد هو إجراء إداري قد يمتدّ لأيام، أشهر أو أكثر بحسب الحالة.

من المنظور التشغيلي:

كيف يمكن الاستفادة من وحدة التحريات المالية في قضايا الفساد؟

في حال كانت الوحدة تتمتع بصلاحيات كافية، فهي تستطيع أن تبني ملفاً كاملاً تتمّ إحالته إلى السلطات المعنية وذلك من خلال:

- طلب معلومات إضافية من الجهات المبلّغة.
- جمع معلومات من الجهات المحلية (قد تتمتع الوحدة بوصول مباشر إلى قواعد بيانات بعض الجهات).
- رصد وتتبع الأصول محلياً ودولياً.
- تجميد الأصول/طلب تجميد الأصول أو الحسابات من الوحدات النظيرة.

من المنظور الاستراتيجي:

كيف يمكن الاستفادة من وحدة التحريات المالية في قضايا الفساد؟

بناءً على نتائج التحليل التشغيلي والمعلومات التي تمّ جمعها من السلطات المعنية، تقوم وحدة التحريات المالية بالتحليل الاستراتيجي للتعرف على:

سلبيات	مميزات	
<ul style="list-style-type: none"> ▪ الاختلاف في صلاحيات الوحدات بين ولاية قضائية وأخرى ▪ المعلومات تُستعمل لغايات جمع المعلومات فقط وليس كإثبات في المحاكم 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ الاستفادة من المعلومات المتوفرة من خلال نظم تبادل المعلومات ✓ سرعة الحصول على هذه المعلومات 	قناة وحدة التحريات المالية
<ul style="list-style-type: none"> ▪ طول زمن الإجراءات ▪ متطلبات من الصعب تلبيتها ▪ عقبات قانونية، عدم كفاية القوانين أو الإجراءات على صعيد التعاون الدولي، إعادة الأصول 	<ul style="list-style-type: none"> ✓ المعلومات تُستعمل كإثبات في المحاكم ✓ تتيح إنفاذ الأحكام 	قناة طلب المساعدة القانونية

مسار طلب المساعدة القانونية

أ. البلد A طالب المساعدة القانونية:

1. وزارة العدل:

تتقدم بطلب مساعدة قانونية تطلب بموجبه معلومات ووثائق وإثباتات

2. وزارة الخارجية:

تتعامل مع طلب المساعدة القانونية وتحيله إلى بعثتها الدبلوماسية في الدولة B.

3. سفارة الدولة طالبة لمساعدة في الدولة B:

تتلقى طلب المساعدة القانونية وتحيله إلى وزارة الخارجية في الدولة B.

ب. البلد B طالب المساعدة القانونية:

1. وزارة الخارجية:

تراجع طلب المساعدة القانونية، إما:

✓ تقبله وتحيله إلى وزارة العدل

✓ ترفضه

✓ تطلب معلومات إضافية

2. وزارة العدل:

تراجع طلب المساعدة القانونية، إما:

✓ تحيله إلى الجهة المحلية المعنية

✓ ترفضه

✓ تطلب معلومات إضافية

3. السلطة/الإدارة المحلية:

تقوم بالمطلوب منها.

الإنتفاضة في تونس:

لقد أطلت الإنتفاضة في تونس شرارة ما أصبح يُعرف

في ما بعد في الإعلام بـ"الربيع العربي".

مقدمة ولمحة عامة:

• أشارت التقارير الإعلامية إلى نقشي

البطالة، الفساد، وغياب الحريات السياسية،

وسوء الأحوال المعيشية كأسباب أساسية

لهذه الإنتفاضة.

• أنهت هذه الإنتفاضة حكم الرئيس "زين

العابدين بن علي" وتمّ نفيه في يناير 2011

مع زوجته "ليلى الطرابلسي" وأولادهم الثلاثة.

- مارس 2011 السلطات القضائية التونسية: استنابة قضائية تتعلق بحسابات زوجة الرئيس السابق وأفراد عائلته.
- مارس 2011 المصرف المركزي التونسي: طلب متعلق بالرئيس السابق وأفراد عائلته.

إن عدد السلطات التونسية المشاركة في هذا التحقيق يؤكد جدية الأمر والالتزام السياسي لدى السلطات التونسية في متابعة هذه القضية.

تطور القضية: مجال التحقيقات:

نطاق التحقيقات الذي طلبته السلطات التونسية من وحدة التحريات المالية في لبنان:

- ✓ أية حسابات مصرفية بإسم "زين العابدين بن علي"، أفراد عائلته، المساعدين المقربين، بما في ذلك:
 - كشوفات الحسابات المصرفية.
 - مستندات فتح الحساب (عقد فتح الحساب، "إعرف عميلك"، نماذج التوافق...).
 - أصحاب التوقيع على الحساب.
 - هوية المستفيد الحقيقي من الحساب Beneficial Right Owner (BRO).
 - رصيد الحساب.

- ✓ التعرف على أية شركات أو مؤسسات مملوكة أو مشغلة من قبل هؤلاء الأشخاص، بما فيها المؤسسات التي يملكون فيها أسهم أو يشغلون فيها مراكز إدارية.
- ✓ تحديد أصول عقارية مملوكة من قبل هؤلاء الأشخاص.

كما طلبت السلطات التونسية تجميد أية أصول منقولة أو غير منقولة قد يتم رصدها، بانتظار صدور قرار في القضية من المحكمة التونسية المختصة.

تطور القضية: قرارات وحدة التحريات المالية اللبنانية:

- الرئيس "زين العابدين بن علي" هو الرئيس الثاني لتونس.
- تولّى "بن علي" الرئاسة في العام 1987 وبقي فيها لمدة 23 سنة.

الرصد الأساسي:

- بحسب المعلومات المجمعة من الحرس الرئاسي، فإن الرئيس "زين العابدين بن علي" كان يقضي أكثر وقته في قصر "سيدي أبو سعيد" في تونس.
- عقب رحيله في يناير 2011 جرت عملية تفتيش لقصر "سيدي أبو سعيد" من قبل السلطات التونسية.
- أسفر التفتيش عن كميات كبيرة من الأموال بعملات مختلفة (مجموعها 16.8 مليون دولار) بالإضافة إلى مجوهرات وألماس، وسبائك ذهبية وموجودات عالية القيمة ضمنها 57 قطعة أثرية مخبأة في خزانات خلف مكتبة حائط وأمكنة سرية في القصة.
- أسفر التفتيش عن ملفات عقارية ووثائق مصرفية، من بينها وثائق عن حساب لدى أحد المصارف اللبنانية.

تطور القضية:

- تلقت وحدة التحريات المالي في لبنان عدة طلبات مساعدة من السلطات التونسية تطلب بموجبها المساعدة في رصد وإعادة أصول مرتبطة بالرئيس السابق وأفراد عائلته:
- يناير 2011 السفارة التونسية في لبنان: طلب متعلق بحسابات الرئيس السابق وأفراد عائلته.
- فبراير 2011 وحدة التحريات المالية التونسية: طلب تجميد حساب بإسم زوجة الرئيس السابق في أحد المصارف اللبنانية.

- قامت وحدة التحريات المالية اللبنانية:
 - بالاستعلام لدى جميع المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان عن أية حسابات عائدة للأشخاص المعنيين وطلبت تجميدها بشكل فوري وتجميد أية عمليات متعلقة بهم.
 - بطلب مساعدة السلطات الحكومية المختصة للاستعلام عن أية أصول عقارية عائدة للأشخاص المعنيين.
 - بعد انتهاء التحقيقات، قامت وحدة التحريات المالية اللبنانية بإعلام وحدة التحريات المالية التونسية عن وجود حساب (تمّ تجميده في مارس 2011) بإسم السيدة ليلي الطرابلسي (زوجة الرئيس التونسي السابق)، وقد بلغ رصيده /28.779.848/ دولار أميركي لدى المصرف المعني.
- الخط الزمني لعملية استرداد الموجودات:

أبريل 2013	مارس 2013	ديسمبر 2012	ديسمبر 2011	يونيو 2011	مارس 2011
تمّ استيفاء إجراءات عملية استرداد الموجودات بعد استلام مندوب الدولة التونسية شيك بقيمة /28.779.848/ دولار أميركي صادر لأمر البنك المركزي التونسي	صدر قرار وحدة التحريات المالية اللبنانية لتحرير الحساب المجمّد لصالح الدولة التونسية	تمّ استيفاء الإجراءات في لبنان لإعطاء الصيغة التنفيذية للحكم القضائي الصادر في تونس	صدر حكم إضافي عن المحكمة ذاتها بمصادرة الأموال الموجودة في حسابها لدى أحد المصارف اللبنانية لصالح الدولة التونسية	حكمت المحكمة التونسية على السيدة ليلي الطرابلسي بالسجن لمدة 35 عاماً ومصادرة أملاكها لصالح الدولة التونسية	جمّدت وحدة التحريات المالية اللبنانية حساب السيدة ليلي الطرابلسي لدى أحد المصارف اللبنانية، برصيد /28.779.848/ دولار أميركي

ملاحظات ختامية:

- إن عملية استرداد الموجودات مضيئة وتحتاج إلى الكثير من الجهد.
 - تُشكّل البيروقراطية وتعقيد النظام القانوني عراقيل في طريق هذه العملية.
 - إن استرداد الموجودات يتطلّب الدرجة الأولى إرادة سياسية تعقبها جهود منسّقة بين الدول المعنية لتبادل المعلومات وتجميد الأصول.
 - تُبرز هذه القضية أهمية دور وحدة التحريات المالية في عملية استرداد الموجودات، وضرورة أن تمتلك الوحدة الصلاحيات
- الكافية لرصد وتجميد الأصول في الوقت المناسب.
- تُشكّل هذه القضية نجاحاً في مجال التعاون العربي نتج عنها استرداد أصول منهوبة لصالح دولة عربية.
- تكريم دولي:**
- في يوليو 2017 قامت مبادرة ستار - البنك الدولي لاسترداد الأصول المنهوبة (STAR) بتقديم جائزة الإبداع للحالة المقدّمة من وحدتي التحريات المالية في لبنان وتونس لنجاحهما في استرداد أصول منهوبة في قضية فساد.
- المادة (52) من إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:**
منع وكشف إحالة العائدات المتأتية من الجريمة:

عن التعامل مع أي زبون شرعي أو يحظر عليها ذلك.

A Politically exposed person (PEP) is defined as an individual who is or has been entrusted with a prominent public function

- **Foreign PEPS:** individuals who are or have been entrusted with prominent public functions by a foreign country.
- **Domestic PEPS:** individuals who are or have been entrusted domestically with prominent public functions.
- **International Organization PEPS:** persons who are or have been entrusted with a prominent function by an international organization.
- **Family members:** are individuals who are related to a PEP either directly or through marriage or similar forms.
- **Close associates:** are individuals who are closely connected to a PEP, either socially or professionally.

1. تتخذ كل دولة طرف، دون إخلال بالمادة (14) من هذه الإتفاقية، ما قد يلزم من تدابير، وفقاً لقانونها الداخلي، لإلزام المؤسسات المالية الواقعة ضمن ولايتها القضائية بأن تتحقق من هوية الزبائن وبأن تتخذ خطوات معقولة لتحديد هوية المالكين المنتفعين للأموال المودعة في حسابات عالية القيمة، وبأن تجري فحصاً دقيقاً للحسابات التي يطلب فتحها أو يحتفظ بها من قب، أو نيابة عن، أفراد مكلفين أو سبق أن كلفوا بأداء وظائف عمومية هامة أو أفراد أسرهم أو أشخاص وثيقي الصلة بهم. ويصمّم ذلك الفحص الدقيق بصورة معقولة تتيح كشف المعاملات المشبوهة بغرض إبلاغ السلطات المختصة عنها، ولا ينبغي أن يؤول على أنه يثني المؤسسات المالية